وزارة العمل الأمريكية

استنتاجات بشأن أسوأ أشكال عمالة الأطفال لعام 2020

تونس

أحرزت تونس في عام 2020 تقدماً متوسطاً في الجهود الرامية إلى القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال. ونشرت وزارة الشؤون الاجتماعية قائمة بالأعمال الخطرة التي يُحظر انخراط الأطفال فيها. كما قدمت وزارة التعليم برنامج الفرصة الثانية لتعليم الأطفال الذين تركوا المدارس، ويقوم البرنامج بتقديم المساعدات للدارسين إما لاستكمال التعليم أو تلقي تدريبات مهنية. بالإضافة لذلك، وفرت الحكومة حوالات نقدية للأسر للمساعدة في تخفيف الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد-19. ومع ذلك، يتعرض الأطفال في تونس لأسوأ أشكال عمالة الأطفال، بما في ذلك العمل القسري في الخدمة المنزلية والتسول، وكل حالة هي، في بعض الأحيان، نتيجة للإتجار بالبشر. ويقوم الأطفال أيضاً بأعمال خطرة كالبحث في القمامة وأعمال الشوارع. ولا يمكن تطبيق تدابير الحماية الخاصة بالحد الأدنى للسن التي ينص عليها القانون للأطفال الذين يعملون في أماكن مأهولة، مثل المنازل الخاصة، دون إذن من مالك العقار، أو شكوى رسمية لمندوبي حماية الأطفال، أو أمر من المحكمة لدخول المكان. قدمت الحكومة بيانات جزئية حول جهودها المبذولة لإنفاذ القوانين الجنائية لإدراجها في هذا التقرير.

الإجراءات الحكومية المقترحة للقضاء على عمالة الأطفال

بناءً على التقارير الواردة، فقد تم تحديد الإجراءات المقترحة التي من شأنها تعزيز القضاء على عمالة الأطفال في تونس.

الإجراءات الحكومية المقترحة للقضاء على عمالة الأطفال		
المجال	**الإجراء المقترح**	**السنة (السنوات) المقترحة**
الإنفاذ	توفير موارد بشرية ومالية كافية، بما في ذلك الوقود والمواصلات، لتمكين مفتشية العمل من إجراء عدد أكبر من عمليات التفتيش، خصوصا في المناطق النائية وفي الاقتصاد غير الرسمي.	2020 – 2015
	ضمان توافر آليات لتطبيق إجراءات الحماية المتعلقة بالحد الأدنى لسن العمل للأطفال العاملين في المناطق المأهولة، مثل المنازل الخاصة، دون إذن من مالك العقار أو أمر من المحكمة.	2020 – 2014
	جمع ونشر المعلومات المرتبطة بجهود إنفاذ قوانين عمالة الطفل، بما في ذلك تمويل مفتشية العمل، وتدريب مفتشي العمل، وعدد ونمط عمليات التفتيش على مواقع العمل، وعدد مخالفات عمالة الأطفال التي تم اكتشافها، والعقوبات المفروضة والغرامات التي تم تحصيلها.	2020 – 2013
	جمع ونشر المعلومات الخاصة بالتطبيق الجنائي لقوانين عمالة الأطفال، بما في ذلك تدريبات إنفاذ القانون وعدد التحقيقات الجنائية التي تم الشروع فيها في مجال عمالة الأطفال، والمخالفات المكتشفة، والملاحقات القضائية التي تم الشروع فيها، والإدانات التي وقعت، والعقوبات المفروضة على مخالفات أسوأ أشكال عمالة الأطفال.	2020 – 2019
	زيادة العقوبات على القائمين بتشغيل الأطفال في انتهاك لإجراءات الحماية التي ينص عليها قانون عمالة الأطفال بغية ردع المخالفات المحتملة وتخفيض عدد حالات العودة إلى الانتهاكات.	2020 – 2016
	ضمان توفير كافة المعلومات لوكالات إنفاذ القانون والجهات القضائية فيما يتعلق بالعقوبات الخاصة بمكافحة الاتجار المنصوص عليها وكيفية تطبيقها بطريقة مناسبة.	2020

الإجراءات الحكومية المقترحة للقضاء على عمالة الأطفال		
المجال	**الإجراء المقترح**	**السنة (السنوات) المقترحة**
سياسات الحكومة	نشر المعلومات لمعرفة ما إذا كانت جميع السياسات الاجتماعية قادرة على تنفيذ كافة مهامها المقصودة.	2020
البرامج الاجتماعية	نشر البيانات الدقيقة للاستبيان الوطني لعمالة الأطفال لعام 2017 بحيث يمكن للمعلومات إثراء البرامج والسياسات.	2020 – 2017
	التعامل مع معوقات التعليم، خصوصاً بالنسبة للأطفال في المناطق الريفية، مثل عدم توافر وسائل مواصلات يمكن الاعتماد عليها، والفقر العائلي، والعنف الجسدي في المدارس.	2020 – 2015
	ضمان توفير الموارد الكافية للبرامج الاجتماعية لتنفيذ الوظائف المناطة بها.	2020
	توسيع البرامج القائمة لمعالجة نطاق مشكلة عمالة الأطفال بشكل شامل، بما في ذلك في الزراعة، وصيد الأسماك، والتجارة، والتصنيع، والعمل المنزلي، والبناء.	2020 – 2015
	توفير الدعم طويل الأجل وخيارات تغيير أماكن ضحايا عمالة الأطفال والإتجار بالبشر.	2020